تأثير الإرهاب على الأمن القومى وإستراتيجيات المواجهة الحالة المصرية:(٢٠٠١ – ٢٠١٤م)

بحث مقدم من

محمد سعد مبارك سعد

٢٠١٨

(ملخص باللغة العربية)

يدور موضوع الدراسة حول تحليل أسباب ظاهرة الإرهاب سواء كانت داخلية أو خارجية ، وتوضيح الأبعاد الدينية لها وموقف الدين الإسلامى من الإرهاب والتطرف ، وكذلك العوامل التى تساهم فى تنامى ودعم وتطور هذه الظاهرة ، وإظهار مدى التحديات والأخطار والتهديدات المرتبطة بها على أبعاد الأمن القومى للدولة ، حيث أن العمليات الإرهابية تهدف إلى تهديد المصالح السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية والتنمية الشاملة والإستقرار المجتمعي.

وتهديد الاستقرار السياسي والأمني لأى دولة هو تهديد مباشر لأمنها القومي ، مما يستوجب عدم الإعتماد على المعالجات والحلول الأمنية وحدها ، ووضع إستراتيجيات فعالة من شأنها معالجة أسباب الخلل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التى تمثل الروافد المغذية للإرهاب.

Abstract

The phenomenon of terrorism is a complex phenomenon arise from many reasons, It is a product of psychological factors, political, economic and social conditions. Hence, any serious treatment that requires real reform among these factors and dealing with the conditions that leads to creating extremists and terrorists.

Regretfully, The terrorists try to establish religious justification for them by exploiting certain texts that they believe in order to justify their actions in this direction, Which consider false justifications and contradicted by many of the evidence and proofs derived from the Quran and Sunnah and the biography of the righteous ancestor as well.

Terrorism and extremism are not a characteristic of any religion, culture or identity; they are the product of latent reasons in human societies that leads to conduct the path of terrorism. These causes may be political, social or economic factors prevalent in society, Like illiteracy, poverty, Real and low standard of living and health, besides absence of social justice of peoples, as terrorism is inversely proportional to justice and at all levels.

And being that this phenomenon is not limited to the repercussions of a society or a state only, but may extend its reach to several communities and other States, while at the same time security became the biggest concern of the States, no development or political or economic stability without a security system protects the gains and efforts to progress and prosperity, So that the phenomenon of terrorism is consider the main issue in our world.

Which must be arrange a suitable strategies in order to confronted and controlled because of their effects and negative repercussions and serious implications for security in various fields, both in the political, economic, social, cultural or environmental, as well as in the military and security, which is in line with the concept of national security, which in turn emerged from the traditional concept of narrow security , To include interest in preserving these dimensions in order to protect the state and achieve development for the sake of national interest.

تتحدد أهداف الدراسة فيما يلى :

- توضيح موقف الدين الإسلامى من الإرهاب والتطرف.

- التعرف على الإتجاهات الرئيسية فى تحليل ظاهرة الإرهاب فى المجتمع المصرى فى الفترة محل الدراسة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٤م .

- توضيح العوامل الداخلية التى تفرز الإرهاب وتمده بالروافد وتسهم فى تكوين ظاهرة الإرهاب.

- توضيح العوامل الخارجية التى تساهم فى تنامى ظاهرة الإرهاب.

- صياغة رؤية موضوعية للأوضاع البنيوية السائدة فى المجتمع المصرى ، التى تعانى من الخلل ، على المستوى الإجتماعى والإقتصادى والسياسى والثقافى.

- توضيح أثر التقنية الحديثة ودورها فى تنامى ظاهرة الإرهاب.

- توضيح أبعاد الأمن القومى ومدى تأثرها بالإرهاب.

- وأخيراً : صياغة إستراتيجيات تسهم فى مواجهة ظاهرة الإرهاب.

أهمية الدراسة :

وتتمثل أهمية الدراسة فى محاولة التوصل إلى فهم طبيعة ظاهرة الإرهاب ومدى تأثيرها على أبعاد الأمن القومى ، عن طريق تحديد طبيعة المخاطر التى تتعرض لها هذه الأبعاد على المستوى ، العسكرى ، السياسى ، الإقتصادى ، الإجتماعى ، الثقافى ، الإلكترونى ، حال التعرض لعمل إرهابى ، مما يستوجب معه الإستعداد عن طريق التخطيط الإستراتيجى لتلافى وقوع الجرائم الإرهابية ، والعمل على الحد من آثارها على الأمن القومى للدولة.

الإطار الزمنى والموضوعى للدراسة (٢٠٠١ : ٢٠١٤م) :

قام الباحث بتناول قضية الإرهاب على المستوى الداخلى للدولة المصرية وذلك خلال الفترة المحصورة بين الهجوم الإرهابى على برجى مركز التجارة العالمى فى نيويورك فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ، وهى لحظة بداية الدراسة ، ثم إنتهاء ببداية تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى حكم مصر فى ٩ يونيو عام ٢٠١٤م.

أقسام الدراسة :

لقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وذلك فى ضوء الإطار الموضوعى والزمنى ، والإطار المنهجى للدراسة ، وذلك على النحو التالي :

الفصل الأول من الدراسة : ويتناول الأبعاد الدينية لظاهرة الإرهاب.

إن خطورة الفكر المتطرف فى العصر الحديث أنه لم يعد فكراً يتبناه أفراد أو جماعات محدودة ، وإنما صار صناعة تقف وراءها جماعات مصالح وسياسات دول ، توظفه لمصالحها فى مواجهة الدول الأخرى للنيل من أمنها وزعزعة استقرارها.

ولا شك أن الفكر الدينى المتطرف يعد أخطر أنواع الفكر المتطرف ، ذلك أنه يوظف النص المقدس توظيفاً مخالفاً لمبناه ومعناه وإطاره الشرعى ، ويستغل فى الوقت نفسه مشاعر البسطاء وحاجة الفقراء لإقناعهم بأن هذا الفكر المتطرف هو جزءاً من الدين ، ومن ثم يحمل هذا الفكر المتطرف فى طياته إمكانية التحول إلى عمل إرهابى ، ومبرراً لإستخدام العنف والتخريب والقتل بإسم الدين.

إن ما أصاب العالم الإسلامى من فتن وبلاء وتهم باطلة ألصقت به إنما كان نتاج هذا الفكر المنحرف ، لذلك قام الباحث بتفنيد المبررات الواهية التى يستند إليها أعداء الدين ، ومحاولة تقديم الأدلة والبراهين من القرآن والسنة وسيرة السلف الصالح ، لتوضيح موقف الدين الإسلامى من التطرف والإرهاب. وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : وموضوعه دور الفكر الإسلامى فى توليد ظاهرة الإرهاب.

ولكى يكون نفي تهمة الإرهاب عن الإسلام قائماً على أساس علمي ، ولكي تكون نسبة الأشياء متمشية مع القواعد العلمية في الحكم على صحة النسبة ، فسيتم توضيح ذلك من منطلقين:

أولهما : الدلالة اللفظية في الآيات القرآنية التي ورد فيها ذكر كلمة إرهاب.

وثانيهما : تحديد بعض الألفاظ والتعريفات والمعاني التي تعنيها كلمة إرهاب ، لإظهار المفارقة في الآيات القرآنية مع مضمونها والذى دل عليه تفسير تلك الآيات بأنه لا يلتقي مع استخدام كلمة إرهاب في المصطلحات الحديثة.

المبحث الثاني : وموضوعه موقف الدين الإسلامى من الإرهاب والتطرف.

فى هذا نجد أن الشريعة الإسلامية تعاملت مع ظاهرة الإرهاب في اتجاهين متوازيين يسيران معاً في آن واحد ، هما :

١- الإتجاه الوقائي التربوي : ويقصد به بناء المناعة الذاتية المدافعة للعوامل المسببة لخروج السلوك البشري عن طريق الصواب ، وقد يطلق على هذا الإتجاه اتجاه تجفيف المنابع التي تولد الإرهاب ، ويتمثل ذلك في غرس الفضائل ، وتربية النفس على الآداب الخيرة ، والإلتزام بالأحكام الشرعية ، والتمسك بكل ما يصون محركات السلوك البشري ويمنعها من السير في طريق غير سليم.

٢- الإتجاه العلاجى : ويتمثل فيما شرعه الله من أحكام وتشريعات عقابية رادعة ، وهذه الأحكام تتضمن بعدين أساسيين : بُعد تطهير النفس البشرية وتخليصها من عقدة ارتكاب الذنب ، أما البُعد الآخر ، فيتمثل في ردع من يرتكب جريمة من العودة إلى مثلها وزجر الآخرين من الوقوع في ذلك الخطأ ، وهذا بعد وقائي ؛ كما في قوله تعالى : { وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَاأُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ } (البقرة : ١٧٩) ، أي إن في تطبيق حكم القصاص ما يمنع بعضكم من قتل بعض مخافة أن يقتص منه ، فيحييا بذلك معاً.

لذا فإن موقف الإسلام من الإرهاب موقف أزلي يجمع بين الوقاية والمعالجة للمخالفات التي قد تكون سبباً في مزيد من الإرهاب والعنف.

إن الإسلام يحارب كل أشكال إشاعة الفوضى ، والإنحراف الفكري ، ويحارب كل عمل يقوض الأمن ويروع الآمنين ، سواء أكان ذلك يسمى إرهاباً أم حرابة أم بغياً ، فجميعها صور تشيع الرعب والخوف في المجتمع ، وترهب الآمنين فيه ، وتحول بينهم وبين الحياة المطمئنة ، التي هي وسيلة حسن خلافتهم في الأرض بعمارتها في جو من الأمن والأمان ، والسلام والإطمئنان ، والتعارف والتعاون بين الناس جميعاً.

<u>والفصل الثاني من الدراسة: يتناول دور أحداث سبتمبر ٢٠٠١م فى تطور ظاهرة الإرهاب.</u>

وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : وموضوعه الإرهاب قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

إن الفترة السابقة لأحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١م قد تميزت بظهور أنماط تفاعلات جديدة بتعدد وتوزيع مصادر القوة والنفوذ والسلطة بصورة جديدة على مستوى العالم نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات عبر القومية والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطتها ، مما أعطى دوراً أكبر لهذه المنظمات ، وطرح معادلات جديدة للسلطة والشرعية تختلف عن تلك التي تحتكرها الدولة ، مما جعل البعض يطلق عليه اسم النظام العالمي الجديد بدلاً من النظام الدولي الجديد.

وواكب حينها ظهور مفهوم العولمة الذى يشير إلى جملة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمتد تفاعلاتها لتشمل معظم دول العالم ، بهيمنة النشاط الاقتصادي الرأسمالي وتحول العالم إلى سوق استهلاكية لمنتجات الشركات الصناعية الكبرى ، مما يعبر عن مرحلة تاريخية جوهرها زيادة التداخل والترابط بين مناطق العالم أدت إلى تراجع أهمية الحدود وتآكل سيادة الدولة في ظل تعدد الظواهر التي تتخطى هذه الحدود ، نتيجة للطفرة الهائلة في وسائل وتكنولوجيا الاتصال والإنترنت.

كما تميزت هذه المرحلة بتركيزها على الجوانب الثقافية والحضارية والتى ارتبطت بمجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ، وقد عكست هذه المرحلة تعدد وتنوع المشكلات والتحديات التي تواجه الدول خاصة في نصف الكرة الجنوبي وما رافقها من تنامي اتجاهات التطرف والصراعات الداخلية وظهور أنماط من الصدامات والصراع في المجال الثقافي والقيمي والفكري ، فالأمر يظهر وكأنه انتصار لثقافة الشمال المتقدم على الجنوب المتخلف وفرض الذوق والثقافة الأمريكية والغربية على العالم.

وبدأ التركيز على ضرورة التدخل في الجوانب الثقافية والتعليمية للشعوب الأخرى خاصة العربية والإسلامية لمنع ظهور التيارات الدينية التي تقف موقف النقيض من ثقافة العولمة وتعمل على التصدي لفكر الغرب وحضارته ، على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت فى السابق تدعم أقصى نماذج التشدد الإسلامي سواء في بعض الدول العربية أو بتحالفها مع المجاهدين الأفغان ضد الغزو السوفييتي ، مما يؤكد أن هذا الهدف كان مرحلياً يدخل في إطار السياسة الأمريكية لمحاربة الشيوعية على مستوى العالم. وقد أدت الأحداث والتطورات السابقة لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م إلى انفراد النظام الرأسمالي بقيادة العالم وفي الوقت نفسه ظهرت الولايات المتحدة كممثلة لنظام القطبية الأحادية والتصرف بصورة فردية دون حاجة للحلفاء بدلاً من القطبية الثنائية السابقة ،

وأصبح واضحاً أن الممارسات الأمريكية لا تتقبل إرادة الشعوب ، بل تعتمد على مبدأ القوة فقط والتهديد المباشر مما أدى إلى ظهور بيئة جديدة في العلاقات الدولية ، هذه البيئة الجديدة الخالية من التوازن أوجدت مستلزمات التوتر وعدم الإستقرار وسيادة منطق القوة في العلاقات الدولية والتوسع العسكري وبسط النفوذ وانتشار الحروب والإحتلال والصراعات الأهلية والفقر ، مما ساهم فى خلق بيئة مواتيه للقيام بأحداث سبتمبر ٢٠٠١م ، وهى قيام مجموعة مسلحة بإستخدام طائرات فى تفجير برجى مركز التجارة العالمى رمز الرأسمالية العالمية وجزءاً من مبنى البنتاجون وزارة الدفاع رمز القوة العسكرية الأمريكية ، لتتحول الصورة نحو اتهام الإسلام والمسلمين حيث أنهم بحكم الثقافة والعقيدة يميلون إلى العنف ، وجاء ظهور تنظيم القاعدة ليثير التساؤل لدى الغرب عن أسباب العنف الديني العابر للقارات ، ووجهت التهمة إلى حركات الإسلام السياسي كافة وصار ينظر لها باعتبارها حركات إرهابية ، وامتدت النظرة في بعض الأحيان لتشمل البلاد العربية والإسلامية التي اتهمت - من وجهة نظر الغرب- بأن ثقافتها تحبذ العنف وترفض القيم الغربية كالديمقراطية وحقوق الإنسان.

المبحث الثاني : وموضوعه الإرهاب بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

كشفت الممارسات الفعلية التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١م عن استخدام مفرط للقوة العسكرية الأمريكية وتهديد للأمن القومي لعدة دول بحجة مقاومة الإرهاب الذى يمثل العدو الجديد ، ولكنه عدو من نوع مختلف يتمثل في شبكة واسعة من التنظيمات الفرعية التي لا تحكمها هياكل تنظيمية ثابتة ، بل يتميز بمرونة البناء التنظيمي والقيادي ، مما يسمح بقدر كبير من الانسيابية واللامركزية ، والتنسيق بين عناصر التنظيم رغم وجودهم في بلاد شتى ، وهو ما تكفلت به شبكة الإنترنت ، كما أنه لا يعتمد على أسلوب المواجهة العسكرية ولا يمكن توقع أفعاله. وبالتالي يمكن القول إن النظام الدولي قد عرف فاعلا جديداً يتمثل في ظاهرة الإرهاب ، فقد خرج الإرهاب من رحم العولمة الأمريكية ليمثل نوعاً من العولمة المضادة.

كما كشفت أحداث سبتمبر ٢٠٠١م عن ظهور نوعية جديدة من الاستقطاب وحلت ثنائية جديدة تتمثل في تحول الصراع فى العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة والدول العظمى وظاهرة الإرهاب.

والفصل الثالث من الدراسة: يتناول فيه الباحث الإتجاهات الرئيسية فى تحليل أسباب ظاهرة الإرهاب.

تعتبر ظاهرة الإرهاب من الظواهر المركبة ، فهى نتاج عدد من العوامل النفسية ، والظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، كما أن تحليل ظاهرة الإرهاب فى أى مجتمع تكون من خلال فهم الواقع المجتمعى وإدراكه ، لمعرفة الأسباب التى تنتج هذه الظاهرة سواء كانت داخلية أم خارجية ، والإرهاب بوصفه ظاهرة مجتمعية سلبية لا يمثل سمة من السمات الخاصة بأى دين أو ثقافة أو هوية ، وقد يكون نتيجة لعوامل سائدة فى المجتمع قد ساهمت فى تشكيل بيئة حاضنة ، والتى يعد أبرزها إنتشار الأمية والفقر والبطالة والفساد وغياب الديمقراطية الحقيقية وتدنى المستوى المعيشى والصحى وغياب العدالة الإجتماعية ، كما أن الإرهاب ظاهرة ذات بُعد دولى ، حيث تؤثر الأوضاع الدولية السياسية والإقتصادية والإجتماعية على الإرهاب سلبياً أو إيجابياً وتعمل على تهيئة البيئة الدولية لإرتكاب جرائم إرهابية ، لا سيما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ، فقد ساعدت التقنية الحديثة فى وسائل الإتصال وأنظمة المعلومات وشبكة الإنترنت فى دعم وتطور الظاهرة ، حيث لم يعد البّعد الجغرافى يمثل أى عائق أمام التنظيمات الإرهابية فى عملية نقل الأفكار والبيانات والتوجيهات إلى خلايا التنظيمات الإرهابية لتنفيذ عملياتها الإرهابية ، بل تعدى الأمر ذلك لتصبح شبكة المعلومات نفسها أحد الأهداف المعرضة للأعمال الإرهابية بعد إتجاه كثير من دول العالم لحوسبة المجالات الإقتصادية والعلمية والعسكرية الخاصة بها ، مما غير المفاهيم بشكل مأساوى وأوجد أهدافاً جديدة يمكن أن تكون عرضة للعمليات الإرهابية بواسطة الإرهاب المعلوماتى أو حرب المعلومات عبر الفضاء الإلكترونى. وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : وموضوعه دور العوامل الداخلية فى تكوين ظاهرة الإرهاب.

المبحث الثاني : وموضوعه دور العوامل الخارجية فى تنامى وانتشار ظاهرة الإرهاب.

المبحث الثالث : وموضوعه دور التقنية الحديثة فى دعم وتطور ظاهرة الإرهاب.

والفصل الرابع من الدراسة: يتناول فيه الباحث ، الإرهاب والأمن القومى.

وقام الباحث بتوضيح أن الأنشطة والعمليات الإرهابية تندرج تحت ما يسمي بتهديد الإستقرار أو تهديد الأمن القومي ، فالأمن القومى لأية دولة يمثل الهدف النهائى لها ويرتبط بحماية قيمها الجوهرية من التهديدات الداخلية والخارجية وتحقيق التنمية التى لا يمكن أن يقدر لها النجاح إلا فى ظل تحقيق الإستقرار.

وحيث أن تهديد الاستقرار السياسي والأمني لأى دولة هو تهديد مباشر وطبيعي لأمنها القومي ؛ فقام الباحث بالمساهمة فى وضع إستراتيجيات وقائية لردع الإرهاب على المدى القصير ، وإستراتيجيات علاجية ترمى لتطويق ومكافحة الإرهاب على المدى الطويل ، لمعالجة الأسباب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والدينية والثقافية التى تشكل بيئة حاضنه للتطرف ، وتمثل الروافد المغذية للإرهاب ، لتحقيق التنمية الشاملة وإرساء الإستقرار المجتمعى.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : وموضوعه مفهوم وأبعاد الأمن القومى المصرى.

أولاً: مفهوم الأمن.

ثانياً : مفهوم الأمن القومي.

١- التطور التاريخي للمفهوم.
٢- حدود العلاقة بين الأمن القومي والمصلحة القومية.
٣- الإتجاهات الرئيسية فى تحديد مفهوم الأمن القومى.
ا- الإتجاه الأول : الأمن القومى كمفهوم عسكرى.
ب- الإتجاه الثانى : الأمن القومى كمفهوم وظيفى.
ثالثاً: تعريف الأمن القومى.
رابعاً: أبعاد الأمن القومى.
خامساً: الأبعاد الجديدة للأمن القومى بعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو.

المبحث الثانى : وموضوعه تأثير الإرهاب على الأمن القومى.

تقاس كفاءة أي نظام سياسي بقدرته على توفير الأمن القومي عن طريق قدرته على تلبية احتياجات المواطنين الأساسية بالداخل مع كفالة جميع الحريات وتحقيق الإستقرار المجتمعي وقدرته على مواجهة التحديات والتهديدات الخارجية الإقليمية والعالمية. والإستقرار يعني سلامة وثبات العلاقات داخل الدولة وخضوعها لسيادة القانون ومن هنا فإن الإرهاب يستهدف القضاء على مقومات الدولة التى تساهم جميعها في تحقيق الإستقرار والتنمية ، وبالتالى يظهر تأثيره على الأمن القومي فى الأبعاد التالية :

أولاً: أثر الإرهاب على البعد السياسي للأمن القومي.

ثانياً: أثر الإرهاب على البعد الإقتصادي للأمن القومي.

ثالثاً: أثر الإرهاب على البعد الإجتماعي للأمن القومي.

رابعاً: أثر الإرهاب على البعد الأمني للأمن القومي.

خامساً: أثر الإرهاب على البعد العسكري للأمن القومي.

سادساً: أثر الإرهاب على البعد الديني والأيديولوجي للأمن القومي.

سابعاً: أثر الإرهاب على البعد البيئي للأمن القومي.

المبحث الثالث : وموضوعه إستراتيجية الدولة فى مواجهة ظاهرة الإرهاب.

إن وضع إستراتيجية مقترحة لمواجهة الإرهاب يعد عملية بالغة الصعوبة والتعقيد ، ويرجع ذلك إلى ارتباط هذه الإستراتيجية بأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية ودولية ، تؤثر على قطاعات متعددة وأجهزة مختلفة ومؤسسات كثيرة مع الوضع في الحسبان مراعاة الإمكانات المتاحة ومدى توافر الكوادر اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الفاعلة لمواجهة ظاهرة الإرهاب.

مع أهمية تسليط هذه الإستراتيجية الضوء على أهداف واقعية قابلة للتحقيق ومبادئ توجيهية قابلة للتطبيق ، أخذاً فى الحسبان السياق المصاحب لعملية مواجهة الإرهاب في مصر خلال المرحلة الحالية ، ليس من حيث طبيعة التهديد نفسه والذي أصبح متحولاً ، ولكن نتيجة

تعقيدات المرحلة الإنتقالية التي تمر بها مصر منذ يناير ٢٠١١ والتي تفرز العديد من الإشكاليات للدولة المصرية.

أولاً : تقييم مبدئى لسياسات مكافحة الإرهاب في مصر.

ثانياً : تحليل السياسات التى تتبعها الحكومة المصرية فى مكافحة الإرهاب.

- الإشارة إلى أن فاعلية هذه السياسات خلال تلك الفترة "محدودة" من حيث القدرة على:

١- خفض عدد العمليات الإرهابية.
٢- تحديد إجمالى عدد الإرهابيين الناشطين.
٣- التنسيق بين الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب.
٤- التقليل من حدة الإستقطاب خلال هذه المرحلة.

ثالثاً : إستراتيجية مقترحة لمواجهة ظاهرة الإرهاب.

يرى الباحث أن الإستراتيجية المناسبة لمواجهة الإرهاب بشكل عام لابد أن تحتوى على:

<u>أولاً: إستراتيجيات وقائية لردع الإرهاب على المدى القصير.</u> تتمثل فيما يلى:

١- <u>الإستراتيجية الأمنية</u>

والتى يجب أن تشتمل على: ا - مكافحة مبادرة أو استباقية للإرهاب. ب - المكافحة الدفاعية. ج - إدارة الأزمة أثناء وقوع الحدث الإرهابى.

٢- <u>الإستراتيجية التشريعية</u>

من خلال وضع سياسة تشريعية متكاملة لمواجهة جرائم الإرهاب ، تشمل العقوبات المقررة ، والإجراءات الجنائية ، وتمتد إلى النظام فى السجون ، وكذلك استحداث نصوص تجريمية تكفل ملاحقة ومواجهة تطورات الجريمة الإرهابية ، وإدخال قواعد قانونية تشجيعية تهدف إلى تحفيز الإرهابيين على التوبة والعودة للإندماج فى المجتمع.

ثانياً: إستراتيجيات علاجية رامية لتطويق ومواجهة الإرهاب على المدى الطويل.

- الإستراتيجية الدينية.

- إستراتيجية تطوير المنظومة التعليمية.

- الإستراتيجية الثقافية.

- الإستراتيجية الإجتماعية.

- الإستراتيجية التنموية.

- الإستراتيجية الإعلامية.

- الإستراتيجية الدولية.

خاتمة الدراسة

حين البحث عن عوامل وأسباب ودوافع العنف والإرهاب نجد أن العامل الحاسم والسبب المؤثر والدافع المسيطر في هذا الأمر هو الإنحراف الفكرى ، حيث أن الإرهابى شخص يرفض الواقع ويسعي لمحاربة المبادئ والمعتقدات السائدة فى المجتمع.

فالسلوك الإرهابي غالباً ما يكون مسبوقاً بفكرة أو أفكاراً عدوانية محرضة علي استخدام العنف والقتل والتدمير الموجه للمجتمع بأفراده و مؤسساته ، وهو فى ذلك مثله مثل الحروب والمعارك فهى لا تبدأ علي الأرض بل تبدأ في العقول حيث تتشكل صورة العدو أولاً ، يلى ذلك التفكير في تدميره وإبادته ، ثم التفكير فى الأسلحة المستخدمة في ذلك لتحقيق الأهداف المقصودة من سلوك هذا الفعل.

فالإرهاب فكرة واعتقاد يتبعهما ممارسة وتطبيق لهذه الفكرة ، والفكر بشكل عام لايتحرك فى فراغ ، وإنما يستجيب لمتطلبات الواقع ويعبر عنه ، فعندما يكون هناك خلل فى الأوضاع البنيوية السائدة فى المجتمع على المستوى السياسي والإقتصادى والإجتماعى مدعوماً بممارسات النظم السياسية التي ساعدت على انتشار وتدعيم هذا الفكر المنحرف لدى كثير من الشباب الذي أنهكه القمع والإقصاء والإستبداد ، فإن ذلك يؤصل للكراهية بداخل الشباب تجاه الدولة ويجعلهم صيداً سهلاً لفكر الجماعات الإرهابية.

كما أن الإحساس بالإضطهاد والظلم الناتج من قمع الحريات والإقصاء السياسي يلعب كدافع قوي نحو فكرة إستساغة الأفكار الغير منضبطة والفتاوى الغير قويمه حتى لو لم يتم اعتناق الفكر الإرهابى بالتسلح والإنخراط فيه ، فالظلم يلجم صاحب الفكر المتزن القويم من نقد الإرهاب والدعوة ضده ويجعله يلزم الصمت إزاء الإرهاب وأحداثه ومواقفه ، فلا يقدم حتى على الشجب أو الإستنكار ، وهذا الموقف المحايد في حد ذاته يمثل خطراً إستراتيجياً يدفع نحو زيادة معدلات الإرهاب.

بالإضافة إلى أن الإعتماد على المعالجات والحلول الأمنية وحدها والتي تقوم بها الأنظمة السياسية ليست كفيلة بمفردها بوقف الخطر الإرهابى ولا تجفيف منابعه ، بل تمثل مردود أنجح للتنظيمات الإرهابية ، فالإستراتيجيات القمعية يمكنها أن توقف عمليات الإرهابيين مؤقتاً ، لكنها تأتى بنتيجة عكسية بتغذيتها للحنق وخلق مظالم جديدة وتسهيل الإستقطاب ، بالإضافة إلى تآكل القانون والحريات المدنية للمواطنين ، مما يزيد من حالة الإحتقان ومن مخاطر إنزلاق البلاد نحو مخاطر أمنية وعدم إستقرار وزيادة العنف وإنتشار الإرهاب مجدداً.

بينما تمثل المعالجة الفكرية والسياسية معالجة وقائية يمكن أن توفر أرواحاً تُزهق وأموالاً تُنفق وشعوباً تُشرد ، كما أنها تعد تجفيف حقيقي لمنابع الإرهاب وإفقاده الظهير الشعبي والرافد البشري من العنصر الشبابي.

وتتمثل إستراتيجيات المعالجة الفكرية والسياسية فى إطلاق الحريات وإدماج جميع فئات المجتمع في العملية السياسية ، واستخدام الدعاة والمفكرين المعتدلين فى تصحيح المفاهيم الخاطئة عن الدين ، بنشر الفكر الوسطى الإصلاحى الذى نتج غيابه عن الساحة إعطاء الذريعة القوية للفكر الجهادى المتشدد ليتمدد بلا كوابح ويعمل على حشو العقول التى تعانى من التفريغ الدينى بالأفكار المنحرفة.

بالإضافة للعمل على معالجة الأسباب الإقتصادية والإجتماعية التى تمثل الروافد المغذية للإرهاب ، حيث أن تراكم الخلل فى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية فى المجتمع يمهد لتكوين بيئات خصبة حاضنة للأفكار الإرهابية تساهم فى التحفيز على العنف والإرهاب ، وذلك عن طريق وضع إستراتيجيات وخطط تنموية فعالة وقابلة للتطبيق لمحاربة الفقر والأمية والبطالة والفساد والعشوائيات وتحقيق التنمية الشاملة لإرساء الإستقرار المجتمعى.

وفي ضوء هذا الإستخلاص لموضوع الدراسة ، يمكن إستعراض نتائج الدراسة وما أمكن التوصل إليه من توصيات مهمة من وجهة نظر الباحث ، وذلك كما يلي :

أولاً : نتائج الدراسة :

١- ظاهرة الإرهاب تمثل القضية الرئيسية في عالمنا المعاصر والتي لابد من مواجهتها ومكافحتها ، وهذه الظاهرة لاتقتصر بتداعياتها على مجتمع أو دولة فقط بل قد يمتد مداها ليطال عدّة مجتمعات ودول أخرى ، حيث أكتسبت هذه الظاهرة بُعداً دولياً نتيجة لتطور العلوم والمعارف الإنسانية والتقنية الحديثة خاصة فى مجال الإتصالات وشبكات المعلومات وإنتشار الإنترنت.

٢- ظاهرة الإرهاب لا يمكن إختزالها فى سبب واحد ، فهى نتاج عدد من العوامل النفسية ، والظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، وهى أسباب كامنة تشكلت نتيجة لتراكم أسباب الخلل فى الأوضاع البنيوية السائدة فى المجتمع ومهدت لخلق بيئة حاضنة للإرهاب ، كما قد تكون هذه الظاهرة نتيجة لعوامل خارجية لإستخدامها كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية للتدخل فى شئون الدول بغية تحقيق أغراض خاصة.

٣- إن الإرهاب مفهوم نسبى مثل أغلب المفاهيم التى تتعلق بالحياة الإجتماعية ، لذا فهو فى حالة حركية مستمرة ، بسبب إختلاف أساليبة وأشكالة مع إختلاف الزمان وتطور العلوم والمعارف الإنسانية والتقنية الحديثة وإختلاف أنماط الحياة من مجتمع لآخر.

٤- الجريمة الإرهابية ذات آثار وإنعكاسات سلبية وتداعيات خطيرة على الأمن القومى وتؤثر على أبعاده سواء في المجال السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي أوالثقافي أو البيئى وكذلك في المجال العسكري والأمني ، مما يعوق عملية التنمية ويعرض المصلحة الوطنية للخطر.

ثانياً : توصيات الدراسة : ويمكن تحديدها فيما يلي :-

١- توصيات عامة :

- الدعوة إلى صدور إعلان سياسى تتعهد بموجبه الدولة بالإلتزام بجعل التعليم هو المشروع القومى لمصر فى العشر سنوات القادمة ، مع توفير وإعتماد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع الذى يمثل مشروع أمن قومى.

- إيجاد طرق علاجية فعالة لتعديل الفكر المنحرف ، وذلك بالعمل على تحديد المصادر وتجفيف المنابع ، تحديد صورة العدو بدقة لفهم الصراع وإدارتة بكفاءة ، تصحيح المفاهيم الخاطئة ،

الدعوة إلى الوسطية والبعد عن التشدد الذى يؤدى للتطرف ، الحوار الهادف ، بيان فضل التراجع عن الخطأ والرجوع إلى الحق ، إستثمار التجارب السابقة ، توظيف التقنية الحديثة وإجادة إستخدام شبكة الإنترنت.

- تكريس صورة الدولة القوية العادلة ، عن طريق إحترام الدستور وعدم إقصاءه من حيز التطبيق الفعلى ، وفرض سلطة القانون بصورة حازمة على الجميع دون تمييز لتحقيق المساواة والعدالة التى هى أساس كل حكم رشيد ، والحرص على تحقيق السرعة فى التقاضى لتحقيق العدالة الناجزة ، لاسيما فى القضايا العمالية والأحوال الشخصية ، لما يمثله ذلك من إستقرار للأسرة وتحقيق السلام الإجتماعى.

- إبعاد الإرهاب عن التجاذبات السياسية ، والحرص على عدم إستغلال الجرائم الإرهابية للنيل من الخصماء السياسيين وتكميم أفواه المعارضين ، وإستغلال إشكالية عدم تحديد ماهية الإرهاب وتعريفه نظراً لغلبة العامل السياسي عليه ، مما يجعل تهمة الإرهاب سيفاً مُسلطاً على رقاب السلميين من الحركات والأحزاب والجماعات ، حيث أن وضع الخصماء السياسيين فى دائرة الإتهام بالإرهاب يمثل خطر إستراتيجي قد تظهر آثاره مستقبلا في مراحل ضعف يمكن أن تعتري النظام السياسى ، كما يؤدي لإحجام مثل هذه المؤسسات عن شجب وإنكار أي عمل إرهابي ورفع يدها من المشاركة في التوعية الجماهيرية ضد هذه التنظيمات الإرهابية ، مما يصب فى إتجاه عدم فعالية عملية المكافحة.

كما أن الخلاف السياسى مع الدول ينبغى إدارته بطريقة إحترافية حتى لا يؤثر على مجالات التعاون الأخرى غير السياسية ، فالإرهاب قضية إستراتيجية ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية وثقافية وبالطبع أمنية ، وهذه الأبعاد أخطر وأكبر بكثير من أن نخضعها للأهواء والخلافات السياسية والشد والجذب بين الأنظمة السياسية للدول.

- إستحداث خريطة جغرافية لتمركزات مناطق الفقر والعشوائيات والعنف ، لحصر هذة الفئات وبحث إمكانية تقديم حزمة مساعدات إقتصادية وإجتماعية لها ، والإسهام فى ربط هذه الفئات الفقيرة والمهمشة بمنظومة متكاملة للعدالة الإجتماعية ، حيث أنها فئات مرشحة بقوة للإنخراط فى أعمال العنف والإرهاب.

- عدم تهميش دور مؤسسات المجتمع المدني كشريك أصيل في محاربة الإرهاب ، لأهمية دور هذه المؤسسات في البحث عن حلول سياسية لفض النزاعات وكفالة حماية حقوق الإنسان

كمبدئين أساسيين في مواجهة الإرهاب والأصولية التي تتبنى العنف ، فيمكن للمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني لعب دور استشاري وتنفيذي وتعليمي هام فى تقديم إستراتيجيات وبرامج سياسية وتخصصية مختلفة وعلى جميع الأصعدة من أجل مواجهة الإرهاب ، وهي أدوار قد تعجز بعض الحكومات عن القيام بها.

كما أنه يجب على مؤسسات المجتمع المدنى القيام بدوراً مهماً فى إعادة تصحيح الصورة الذهنية المغلوطة عنها من جانب ، وكشف المنظمات المشبوهة من جانب آخر. وبالمقابل ، على الدولة ألا تضع البيض كله فى سلة واحدة ، وذلك لأن قوة أى دولة فى العالم تقاس بمدى قوة المجتمع المدنى ، فبات على الدولة أن توفر البيئة والإطار القانونى الجيد لعمل هذه المؤسسات دون قيد أو شرط ، مع ضرورة إحكام الرقابة وتنفيذ القانون على المخالف منها ووجوب التعامل معه فوراً فى حينه ، وعدم ترك المخالفين دون تدخل قانونى لفترات طويلة ، مما يروج له أن ذلك موقف سياسى ضدهم أو ذريعة للتدخل فى شئونهم الخاصة أو لتشوية صورتهم أمام الرأى العام ، حيث أن الإكتفاء بتوريطهم فى المخالفات للتخلص منهم ليس أهم من الأمن القومى للبلاد.

- يقتضي مواجهة الإرهاب فكرياً بناء النظام السياسي القائم على المبادئ الديمقراطية ، كمبدأ التداول السلمي للسلطة ، وحرية الإنتخاب والترشيح ،وتقرير حقوق الإنسان وضمانتها في المجتمع التعددى ، وضرورة تفعيل دور الأحزاب ، كأحدى أدوات النظم السياسية الديمقراطية ، مع عدم إغفال وإقصاء ورفض أي دور للأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية ، والمؤسسات المدنية الإسلامية ، فالإستعانة بها وإشراكها في مواجهة الإرهاب يمثل أفضل رد على الإرهاب وإفقاده مشروعيته وظهيره الشعبى ، وإثبات جاهزية الدولة للتعامل مع الإسلاميين والشراكه مع كل ما هو إسلامي مدني يحترم نظام الدولة متمثلاً في الدستور والقانون ، حيث أن إقصاء الإسلاميين أو غيرهم يمثل هدم للنظام الديمقراطي ؛ لأنه كلما تباينت الأفكار والمباديء وزاد تباينها وتم قبولها والتعايش مع أصحابها كلما كان ذلك دالاً على قبول الآخر واحترام الديمقراطية ، وكان مقياساً حقيقياً لتبني الديمقراطية كنظام حكم ، ويعد من الأسباب الأساسية للفكر المتطرف وجود بيئة سياسية أو إجتماعية منغلقة ومعزولة ترفض بل لا ترحم أى إختلاف فى الرأى ، فيغيب عنها المنطق ويصبح أساس التصنيف إما مع أو ضد ، مما يزيد من حدة الإحتقان والإستقطاب ويعمل على إيجاد بيئة حاضنة للإرهاب.

- يجب التعامل مع مسألة الديمقراطية بوصفها مشروعاً حضارياً إستراتيجياً لا رجعة فيه ، لا بإعتبارها أزمة عابرة يمكن التعامل معها مرحلياً ، كما يجب أن تكون عملية التحول الديمقراطي نتاجاً لحراك إجتماعي مؤسساتي مدني عبر عملية ديناميكية داخلية تدفع نحو التأسيس لثقافة الديمقراطية نهجاً وممارسةً لتلتقي مع ثقافة مقاومة التدخلات الخارجية ، مما ينعكس بشكل مباشر على الأمن القومي.

- إيجاد المدخل الملائم لتحقيق العدالة الإجتماعية وذلك بزيادة معدلات النمو الإقتصادى من أجل خلق فرص عمل ، وتحسين آليات توزيع الدخل بحيث تضمن دخول كافة الشرائح الإجتماعية فى دائرة المستفيدين ، ولا يتم تهميش الفئات التى لا تجد من يمثلها فى دوائر صنع القرار ، وتحقيق نهضة تنموية مستدامة يحتاج إلى الإقرار بأهمية المضي قدماً فى مسارات متوازية تبدأ بالإصلاح التشريعي ،وتحسين مناخ الإستثمار، ودعم الإبتكار، وإصلاح الجهاز الإداري للدولة.

- إتاحة السلطة التنفيذية الفرصة لإيجاد دور واضح المعالم للمعارضة لتخفيف الإحتقان السياسى ، وعدم إلقاء تهم الخيانة والعمالة على كل من يختلف معها فى الرأى أو الرؤية ، خاصة وأن المعارضة هى جزء من النظام السياسى القائم ، ولا تشكل قيداً على الحكومة ، بل تمثل عاملاً مساعداً لها ، وذلك لأن إحدى الوظائف الأساسية التى تقوم بها المعارضة هى التقييم والتقويم والمسائلة للسياسات القائمة وإيجاد بدائل لما يجب أن يكون.

بالإضافة لإتخاذ خطوات لمصالحة الشباب مع النظام وذلك لتحريك محفزات الرضا العام تجاه الحكومة لديهم ، بإخلاء سبيل غير المتهمين فى حوادث عنف وإرهاب مباشرة ، وإعادة النظر فى قانون التظاهر حيث أن هذا القانون تم إصدارة دون وجود توافق وطنى حوله ، مما تسبب فى إعتقال عدداً من الشباب.

- الحرص على عدم الزج بالرموز الدينية سواء إمام الأزهر أوالبابا فى الإجتماعات السياسية والحزبية لمنع الإستخدام السياسى للدين ،وكذلك منح مؤسسة الأزهر والكنيسة إستقلالاً حقيقياً.

- إلتزام الدولة بمكافحة الفساد ودعم الهيئات والأجهزة الرقابية المنوطة بهذه المهمة والتنسيق فيما بينها للقيام بدورها فى مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ، حيث أن إنتشار الفساد مرتبط بإرتفاع مستوى الفقر ومستوى التطور الديمقراطي ، فالدول غير الديمقراطية ذات النظم التسلطية هى الدول الأكثر فساداً والعكس صحيح ، كما أن الفساد يؤدى لتفشى قيم

سلبية فى المجتمع تؤدى إلى فقدان الثقة فى النظام الإجتماعى القائم على الفروق الشاسعة بين الطبقات وإنهيار قيمة العمل لأنه لم يعد يمثل مصدر الثروة ولا الهيبة والإحترام ، وإنما أصبحت الطرق غير المشروعة هى التى تجلب الثراء ، مما يسبب نوعاً من الإحباط الذى يمكن أن يتسبب فى سلوك طريق العنف والإرهاب.

- إهتمام النظام والسلطة السياسية بدور الثقافة والمثقفين ، والعمل على تحقيق رؤية لسياسة ثقافية متكاملة تمثل أحد الأهداف الرئيسية لها مواجهة الفكر المتطرف وأيديولوجيا العنف ذو السند الديني وفق برامج تتسم بالتكامل ، وعدم التركيز فقط على دور المؤسسة الدينية الرسمية ورجال الدين في مواجهة الأيديولوجيا الدينية المتطرفة والإرهابية.

- الحرص على توفير المعلومات والبيانات الصحيحة والموثقة من حيث الشمول والمصداقية لإجراء الدراسات حولها بغية بناء مؤشر كمى لقياس ظاهرة الإرهاب ، وعدم حجبها في خزائن الأجهزة الأمنية بشكل سري بدعوى حماية الأمن القومي ، ذلك لأن هناك عدداً من الإشكاليات التي تعيق وتعقد مسألة بناء هذا المؤشر ، من أهم هذه الإشكاليات أن معظم المعلومات عن الإرهاب تأتي من المصادر المفتوحة كالصحافة ووسائل الإعلام الأخرى ، وفي حالات محدودة من مصادر رسمية ، لذلك ، فإن مسألة إجراء دراسات كمية للظاهرة ، أو بحث مسائل مثل دوافع الإرهاب ، والخصائص النفسية للإرهابيين ، واتجاهات الظاهرة الجغرافية ، غير متوفرة ، بل أن المتوفر من معلومات وبيانات لدراسة الظاهرة أو بعض الأحداث الإرهابية لا يعدو أن يكون تقارير صحفية منتقاه من واقع سجلات الأمن.

٢- توصيات خاصة : تتعلق بمكافحة الإرهاب فى شبه جزيرة سيناء :

حيث تشكل سيناء بقعة جغرافية ينشط فيها الإرهاب أكثر من أى منطقة أخرى فى مصر ، مما يحث على منحها إهتماماً خاصاً وإصدار توصيات خاصة بشأنها تتناسب مع ظروفها الحساسة التى نوجزها فيما يلى :

- إن الدولة تتعامل مع سيناء بإعتبارها ملفاً أمنياً لا غير ، من حيث تضييق الخناق على مواطنيها من البدو وجعل كل التحركات بداخلها مرتبطة بالتصاريح الأمنية بغية السيطرة على التطرف والإرهاب ، وهو ما يستدعى التدقيق والإصلاح حيث أنه لا يجوز إقتصار منع التطرف والإرهاب على مسعى قصير الأجل بالقضاء على مجموعة إرهابية معينة ، فحتى لو تحققت هذه

الأهداف ، ستبقى الظروف السياسية والإجتماعية والإقتصادية الكامنة وراء سلوك هذا العنف باقية ، وبالتالى تمهد الطريق أمام مجموعة إرهابية أخرى للقيام بعمليات جديدة مما يديم الدوران فى حلقة العنف المفرغة ، مع إستمرار عدم الرضا الشعبى إزاء الوضع القائم.

- كذلك يتولد عن الإجراءات الأمنية المشددة والإجراءات العقابية والإعتقالات بالجملة ، ثقافة مقاومة الظلم عن طريق إتباع مزيد من العنف ، وكلما إزداد غضب السكان وسخطهم كلما إزداد أيضاً عدد المجندين المحتملين الذين سينجرون بكل طيب خاطر للإنضمام إلى الإرهابيين.

- مع الأخذ فى الحسبان لإحتياج المجموعات الإرهابية المسلحة فى سيناء للمجندين المستعدين لمعارضة الدولة بعنف ، فإنه يكون من الصعب العثور على هؤلاء المجندين عندما تكون الدولة قادرة على تلبية إحتياجات السكان المحليين الأساسية ، وتأمين مصادر دخل ثابتة لهم ، وهو ما لم يحدث من قبل الدولة طيلة الأعوام الماضية ،حيث إنعدمت مصادر الدخل الثابتة بالإضافة إلى إستبعاد التوظيف الرسمى لأبناء سيناء لاسيما فى قطاع السياحة المزدهر بها، مما إضطر أهالى سيناء للجوء إلى التهريب عبر الأنفاق التى تمر فى أراضيهم، مع ما تشمله عمليات التهريب هذه من الإتجار غير الشرعى فى الأسلحة، والتى يتم إستخدامها لاحقاً فى عمليات إرهابية.

- إن إتباع الدولة لسياسات تهجير قسرى للسكان ومكافحة إرهاب قمعية وعدوانية تنتهك حقوق المواطنين فى سيناء ، تؤجج مشاعر السخط لدى المواطنين وتدفعهم لعدم التعاون مع القوات المسلحة فى مكافحة العناصر الإرهابية ، مما يصب فى مصلحة الإرهابيين.

من هذا المنطلق ، يجب على الحكومة إحداث بعض التغييرات فى سياساتها وممارساتها بشكل يجعلها تحمى حقوق الإنسان ويعمل على تقليل قدرة المجموعات الإرهابية على تجنيد شباب ومقاتلين جدد وتعزيز عملياتها فى سيناء ، عن طريق إتباع مايلى :

- منح أولوية لتنمية شبه جزيرة سيناء وإعتبار ذلك قضية أمن قومى ، والإسراع فى إتخاذ جميع التدابير والإجراءات الفعلية لتطبيق هذا الأمر على أرض الواقع.

حيث أن إرتفاع معدل العمليات الإرهابية وتمركزها فى سيناء قد يمهد لإختلاق ذريعة تدخل دولى بحجة مكافحة الإرهاب ولو من باب تقديم مساعدات لمصر فى عملية المكافحة ، مما ينذر بتحويل سيناء لمنطقة حرب تمتد لفترة طويلة.

وفرضية التدخل الدولى فى سيناء ليست مستبعده ، لكون أن هناك عدة ملفات حالية شائكة تمثل مصادر تهديدات خطيرة قد يؤدى التعرض لأياً منها إلى دفع فرضية حدوث هذا التدخل ، مثل :

١-تعرض القوات متعددة الجنسيات فى سيناء لعملية إرهابية.

٢-إقدام الكيان الصهيونى الترويج بأن منطقة سيناء أصبحت منطقة توترات والقيام بشكوى ضد مصر فى مجلس الأمن لإيفاد مراقبين عسكريين إضافيين أو قوات لحفظ السلام للمساعدة في تخفيف حدة التوترات ، وذلك بغية تحقيق مآربه التى يسعى لإتمامها من إعادة هندسة قطاع غزة وإستغلال ظهير فى العمق المصرى فى سيناء ليكون وطناً بديلاً للفلسطينيين.

٣-حدوث موجة جديدة من الثورة نتيجة لمرور الإقتصاد المصرى بأسوأ حالاته منذ فترة كبيرة ومعاناة معظم فئات الشعب لتلبية إحتياجاتهم الأساسية ، مما يجعل شبه جزيرة سيناء منطقة توترات بإعتبارها منطقة حدودية هامة ، فيكون التدخل الدولى مطروحاً بقوة لحماية أمن إسرائيل.

وعلى النقيض تماماً ، فإن التغيير فى إستراتيجية مصر تجاه سيناء بإستغلال الفرص الإقتصادية الواعدة لتعزيز التنمية المستدامة قد يمثل عنصراً أساسياً فى قدرة النظام على التخفيف من المشكلات الإقتصادية والإحتفاظ بالدعم الشعبى.

- عدم الإعتماد على مقاربة الأمن أولاً بمفردها فى مكافحة الإرهاب ، بل إعتماد مقاربة إنمائية شاملة تستهدف الشرائح الإجتماعية الدنيا للبدو ، فتؤمن حلولاً إنمائية مستدامة لتفادى الإنخراط فى أعمال العنف فى سيناء.

- تخصيص حصص للبدو فى المناصب السياسية والبرلمان والمجالس القومية ، وهذا ليس بجديد على النظام الإنتخابى المصرى الذى سمح من قبل بنسبة فى البرلمان خصصت للمرأة والأقباط.

- إشراك البدو الذين يشغلون مناصب رسمية لتمثيل سيناء للمساهمة فى وضع الإستراتيجيات الإنمائية ، مع أخذ توصياتهم فى الإعتبار فى هذا الشأن.

- فرض حصص ثابتة على الشركات التى تستفيد من مساعدات حكومية إنمائية لإلزامها بإتاحة فرص عمل لتوظيف أبناء سيناء لتأمين مصدر دخل ثابت ، وذلك كشرط أساسى لتلقى هذه المساعدات.

- ضرورة دعم العلاقات الودية وتجنب التعسف مع أبناء سيناء ، وتشجيع مواطنى سيناء على رفع الشكاوى إلى حكومتهم بشأن أية مظالم لهم بدلاً من معاقبتهم على ذلك ، وعدم التعامل معهم كمواطنين من الدرجة الثانية ، بل على أنهم شركاء مستعدين للعمل ضمن النظام السياسى القائم لإحداث التغيير للأفضل.

***

(المراجع العربية)

- جمال زهران ، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربى - الإسرائيلى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦.

- جمال على زهران ، المبادئ العامة فى علم السياسة ، " نظرية الأمن القومى فى ظل عصر المعلومات " ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد ، الرحمة للطباعة ، ٢٠١٦.

- جون بيليس ، "الأمن الدولي فى حقبة ما بعد الحرب الباردة" ، فى: جون بيليس و ستيف سميث (محرران) ، عولمة السياسة العالمية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٤.

- روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن ،ترجمة يونس شاهين،الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،القاهرة، ١٩٧٠.

- رونالد كريلينستن ، مكافحة الإرهاب ، ترجمة أحمد التيجاني ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، ٢٠١١.

- صلاح صبر الحق ، السياسة بعد ١١ سبتمبر ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الوطني ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٢.

- عادل مسعود ، "الأمن القومي والإستراتيجية القومية"، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، القاهرة ، ٢٠١٠.

- عادل مسعود ، "ركائز وآليات الإستراتيجية المقترحة لمجابهة الإرهاب"،المعهد الدبلوماسي،القاهرة، ٢٠٠٩.

- عبد الحليم محمود ، منهج الإصلاح الإسلامى فى المجتمع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٥.

- عبد الرحمن بن سليمان المطرودى ، نظرة فى مفهوم الإرهاب والموقف منه فى الإسلام،دراسات معاصرة ١٧ ، الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات ، ١٤ نوفمبر ٢٠١٠.

- عبدالمنعم المشاط ، "الإطار النظري للأمن القومي العربي" ، في: الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣.

- علي الدين هلال ، العرب والعالم ، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨.

- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٨٩).

- إيمان رجب ، تقييم أولى لسياسات مكافحة الإرهاب فى مصر ، المركز العربى للبحوث والدراسات ، ٧ مارس ٢٠١٦.

- إيمان رجب ، ملاحظات حول مكافحة الإرهاب فى مصر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ١٩ نوفمبر ٢٠١٥.

- سعود الشرفات ، مركز شرفات لدراسات العولمة والإرهاب ، المملكة العربية السعودية ، صحيفة مكة المكرمة ، ٩ يونيو ٢٠١٧.

- وائل مصطفى العراقى ، إستراتيجية المؤسسات المجتمعية فى مواجهة ظاهرة الإرهاب ، الفترة من ١٩٨١-٢٠١٠ ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد ، مصر ، ٢٠١٣.

(المراجع الأجنبية)

(1) Alexander, Younah Counterterrorism Strategies , Washington, Potomac Books, Inc. , 2006.

(2) Barry Buzan, People, States, and Fear: The National Security problem in International Relations ("Brighton": Harvester Wheatsheaf, 1990).

(3) Ian Clark, Globalization and Fragmentation: International Relations in the Twentieth Century (Oxford; New York: Oxford University Press, 1997).

(4) International Encyclopedia of The Social Science , "The National Interest", II, England.

(5) International Encyclopedia of the Social Sciences, David Sills, editor, 19 vols. (New York: Macmillan, 1968).

(6) John Spanier , Games Nations Play , 6th ed. (Washington, DC: CQ press, 1987).

(7) Nicholas J. Wheeler and Ken Booth, "The Security Dilemma,"in: John Baylis and N. J. Rengger, eds., Dilemmas of World Politics: International Issues in a changing World (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1992).

(8) Richard N. Rosecrance, International Relations: Peace or War? (New York: Macmillan, 1966).

(9) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence: World Politics in Transition (Boston, MA: Little, Brown, 1977).

(10) Robert O.Keohane And Joseph S.Nye, eds., Trensnational Relations and World Politics (Carabridge, MA: Harvurd Univorsity Press, 1972).

(11) Robert Thoules , Straight and crooked thinking , London, Pan Book, 1974.